مقال رأي

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

جدلية المقاطعة والمشاركة في الانتخابات العراقية 2025

د. تمارا كاظم الأسدي

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

جدلية المقاطعة والمشاركة في الانتخابات العراقية 2025

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط / قسم الابحاث / الدراسات السياسية

الاصدار / مقال رأي

الموضوع / الانتخابات

د. تمارا كاظم الأسدي/ كلية العلوم السياسية/ الجامعة المستنصرية

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2025

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org
Since 2014

مدخل:

مع اقتراب موعد الاستحقاق الانتخابي في العراق في تشرين الثاني/نوفمبر 2025، يتجدد الجدل الأعمق والأكثر استقطاباً في المشهد السياسي العراقي: هل يكمن الحل في المشاركة لإصلاح النظام من الداخل، أم في المقاطعة لنزع الشرعية عنه بالكامل؟ يمثل هذا الجدل صراعاً بين رؤيتين متناقضتين لمفهوم المواطنة وطبيعة الدولة. وانطلاقاً من هذه الإشكالية، لا تسعى هذه الورقة التحليلية إلى طرح أسئلة تبسيطية، بل تهدف إلى استكشاف وتحليل منطق كل طرف، من خلال استعراض حججهما الرئيسة، وتقييم أثر كل منهما المحتمل في رسم ملامح الخارطة السياسية العراقية في الانتخابات المقبلة، وذلك عبر المحاور الآتية:

أولاً: جدلية تعمّق الانقسام المجتمعي العراقي

يرى أنصار المشاركة أن الإصلاح من الداخل يمثل الخيار الواقعي الوحيد، وأن المشاركة في الانتخابات لا تعني بالضرورة تأييد النظام القائم، بل تُعدّ استخداماً للأداة الديمقراطية الوحيدة المتاحة لتحقيق التغيير، وهي الانتخابات نفسها. وتستند رؤيتهم إلى أسسٍ براغماتية مدعومة بعدد من الحجج، أبرزها:

أ- الحجة الرئيسة: المقاطعة هدية للفاسدين

يرتكز هذا الطرح على أن مقاطعة الانتخابات تترك الساحة خالية أمام القوى التقليدية التي تمتلك قواعد انتخابية منضبطة - كالجمهور الحزبي أو العشائري أو المؤدلج - وهذه القوى لا تحتاج إلى نسب مشاركة مرتفعة للفوز، بل تعتمد على أصوات ناخبيها المضمونين، ما يمنحها تفوقاً مضموناً في ظل غياب المنافسة.

ب- الحجة الثانية: الصوت الانتخابي بوصفه سلاح للمحاسبة والضغط

يؤكد أنصار هذا الاتجاه أن المشاركة تمنح المواطن الحق الأخلاقي والسياسي في محاسبة ممثليه، إذ تمكّنه من اختيار نواب إصلاحيين أو مستقلين قادرين على كشف ملفات الفساد، وتفعيل أدوات الرقابة البرلمانية، وبناء جبهة معارضة تشكل نواة للتغيير المستقبلي. كما أن وجود كتلة إصلاحية تتألف من 30 إلى 40 نائباً يمكن أن يغيّر موازين القوى داخل اللجان النيابية ويمنع تمرير الصفقات

المشبوهة أو القوانين التي تخدم المصالح الحزبية الضيقة، ولا سيما في ظل نظام سانت ليغو الذي يدفع الكتل الصغيرة إلى التكتل لتعزيز تأثيرها.

ت- الحجة الثالثة: الحفاظ على المسار السلمي للدولة

يرى هذا الاتجاه أن الانتخابات تبقى البديل السلمي للفوضى أو التغيير العنيف، وأن المشاركة الواسعة تسهم في تعزيز استقرار الدولة ومصداقيتها الدولية، مما يساعد على جذب الاستثمارات وتنفيذ المشاريع الخدمية التي يركّز عليها رئيس الوزراء الحالي محمد شياع السوداني. كما أن هذا الاستقرار يُعدّ شرطاً ضرورياً لاستمرار المسار التنموي، الذي قد يتعرض للتعطيل في حال اندلاع اضطرابات سياسية واسعة.

في المقابل، يرى أنصار المقاطعة أن الامتناع عن المشاركة لم يعد مجرد خيار سياسي، بل أصبح موقفاً مبدئياً مناهضاً لما يعتبرونه إعادة إنتاجاً للأزمة ذاتها. فالمشاركة، في نظرهم، لا تؤدي إلا إلى تدوير الوجوه نفسها **واستمرار الأزمات نفسها تحت غطاءٍ شكلي من الديمقراطية**. ويستند هذا الاتجاه إلى مجموعة من الحجج المركزية، أبرزها:

أ- الحجة الرئيسة: المشاركة تمنح الشرعية لنظام فاشل

يُجادل المقاطعون بأن النظام السياسي الذي تأسس بعد عام 2003 يقوم على أساس المحاصصة الطائفية والحزبية، وأن المشاركة في الانتخابات تعني منحه شرعيةً جديدة للاستمرار. أما المقاطعة الواسعة، ولا سيما إذا تجاوزت نسبتها 70% فقد تُعدّ بمثابة استفتاء شعبي على سحب الثقة من الطبقة السياسية الحاكمة، الأمر الذي قد يفتح المجال أمام ضغوط دولية أو حراك شعبي واسع يطالب بتغييرات جذرية في بنية النظام، مثل تعديل الدستور أو إصلاح قانون الانتخابات.

ب- الحجة الثانية: تجاوز إرادة الناخب في ظل الدولة العميقة

يرى هذا الاتجاه أن نتائج الانتخابات لا تعبّر بالضرورة عن إرادة الناخبين، إذ إن تشكيل الحكومة يخضع في النهاية لتوافقات الكتل الكبرى والتدخلات الخارجية،

فضلاً عن تأثير القوى المسلحة غير الخاضعة للدولة. ويستدل المقاطعون بتجربة التيار الصدري في انتخابات 2021، الذي فاز بأكبر عدد من المقاعد لكنه عجز عن تشكيل حكومة، ما يدلّ في نظرهم على أن الصوت الانتخابي فقد قيمته الفعلية. وبالتالي، فإن تكرار المشاركة لن يغيّر النتيجة، لأن أي قوى جديدة فائزة سيتم تحييدها داخل منظومة المحاصصة.

ت- الحجة الثالثة: المقاطعة فعل احتجاجي

يعتبر المقاطعون، خصوصاً من الشباب والناشطين في حراك تشرين، أن المقاطعة ليست انسحاباً من المشهد، بل فعل احتجاجي رمزي وموقف أخلاقي وفاءً لدماء وتضحيات المتظاهرين الذين طالبوا بإسقاط النظام السياسي القائم. وتُعدّ المقاطعة، في هذا السياق، رسالة سياسية واضحة مفادها أن الحل لا يكمن في الانتخابات، بل في تغيير قواعد اللعبة السياسية بالكامل وإعادة بناء النظام على أسس جديدة تضمن العدالة والمساءلة الحقيقية.

وعلى هذا الأساس، يتّضح أن نتائج الانتخابات المقبلة ستُجسّد انحيازاً لأحد المنطقين المتقابلين، إذ ستعكس نسبة المشاركة – سواء كانت مرتفعة أم منخفضة – بداية لجدلية جديدة أكثر عمقاً حول علاقة المواطن بالنظام السياسي. فارتفاع المشاركة سيُفسَّر بوصفه تجديداً للثقة بالنظام وسعياً للإصلاح من داخله، في حين أن انخفاضها سيُعدّ رسالة رفضٍ واضحة لمنظومة الحكم القائمة. وفي كلتا الحالتين، ستشكّل النتائج منعطفاً في تحديد طبيعة العلاقة بين الشعب والسلطة في العراق، مما يطرح سؤالاً محورياً يبقى مفتوحاً: ما مدى التأثير الحقيقي للصوت الانتخابي في رسم ملامح المستقبل السياسي للعراق؟

ثانياً: أثر الصوت الانتخابي في تشكيل الحكومات

يُعدّ الصوت الانتخابي الركيزة الأساسية في بناء الشرعية السياسية وتحديد ملامح النظام البرلماني في العراق، وتتجلّى أهميته من خلال جملة من الآثار يمكن تلخيصها فيما يأتي:

1. **منح الشرعية:** تتمثل الوظيفة الجوهرية للانتخابات في إضفاء الشرعية على النظام السياسي عبر المشاركة الواسعة التي تُظهر أن الحكومة والبرلمان المنبثقين عنها يحظيان بقبول شعبي، مما يمنحهما مصداقية داخلية ودولية. لكن في المقابل، فإن تراجع نسب المشاركة في الدورات الانتخابية السابقة ولّد أزمة شرعية حقيقية؛ إذ يُنظر إلى البرلمان المنتخب بنسبة مشاركة منخفضة على أنه لا يعكس الإرادة الشعبية الحقيقية، مما يجعله عرضة للضغوط السياسية ويفتح الباب أمام التشكيك في قراراته ومخرجاته التشريعية.
2. **تحديد موازين القوى داخل قبة البرلمان:** على الرغم من أن تأثير الصوت الفردي يبدو محدوداً، إلا أن تجميع الأصوات هو ما يُشكّل في النهاية الخارطة السياسية للبلاد ضمن نظام التمثيل النسبي المعمول به في العراق. فكل صوت يُمنح لقائمة معينة يعزّز فرصها في الحصول على مقعد نيابي، الأمر الذي يؤدي إلى تقوية أو إضعاف الكتل السياسية الكبرى. ورغم أن النظام الانتخابي الحالي، وفق صيغة سانت ليغو المعدّلة، يميل لصالح الأحزاب الكبيرة، إلا أن تعبئة الأصوات لصالح المستقلين أو القوائم الناشئة يمكن أن يحدّ من هيمنة القوى التقليدية، ويُحدث توازناً جديداً داخل البرلمان. وقد أشار رئيس الوزراء محمد شياع السوداني إلى أن مقاطعة الناخبين المستقلين والوطنيين تترك الساحة فارغة أمام القواعد الحزبية المنظمة والجماهير المؤدلجة، وهو ما يؤدي إلى إعادة إنتاج الوجوه ذاتها واستمرار الحلقة المفرغة من الفساد.
3. **تفعيل مبدأ المحاسبة والرقابة:** يظهر الدور الأهم للصوت الانتخابي بعد انتهاء الانتخابات، وهو تفعيل مبدأ المحاسبة عن طريق النائب الذي يصل إلى البرلمان عبر محاسبته على وعوده وأدائه.

خلاصة:

مما سبق، يتضح أن جدلية المشاركة والمقاطعة في العراق تعكس انقساماً عميقاً في مستوى الثقة بين المواطن والدولة، حيث تركز الفئة الأولى على منطق الإصلاح التدريجي عبر الأدوات الديمقراطية المتاحة، في حين تؤمن الفئة الثانية بأن النظام الحالي غير قابل للإصلاح من الداخل. وبالرغم من هذا التعقيد السياسي، يظل الصوت الانتخابي الأداة الأكثر فعالية لفرض الإصلاح وتحقيق التغيير المنشود. فالأحزاب أو القوائم التي تحقق أعلى نسب من الأصوات ستمتلك أكبر قوة تفاوضية لتشكيل الحكومة المقبلة، بينما تحدد نتائج التصويت أيضًا مدى قوة المعارضة البرلمانية وقدرتها على المحاسبة والرقابة، بما يعزز من فرص توازن القوى داخل النظام ويؤثر مباشرة على مستقبل العملية السياسية في العراق.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org